

نظرة عامة

انظر إلى خوان Juan الذي وُلد في أسرة فقيرة في الريف المكسيكي، وكافحت أسرته لكي تسدد نفقات رعايته الصحية وتعليمه. وحينما بلغ سن الثانية عشرة، تخلف عن الانتظام بالمدرسة لكي يساهم في إعانة أسرته. وبعد مرور ست سنوات، لحق خوان بعمه في كندا سعيًا للحصول على أجور أعلى وفرص أفضل.

وعندما يتحرك الأشخاص، يبدعون في رحلة أصحابها بريق الأمل وحقها ظلمة عدم اليقين. سواء كانت داخل الحدود الدولية أو عبرها، ويتحرك معظم الناس سعيًا للحصول على فرص أفضل. أمليين في دمج مواهبهم الشخصية مع الموارد التي يوفرها بلد المقصد. بغية جلب المنفعة لأنفسهم ولأفراد أسرتهم الأقربين الذين غالبًا ما يصطحبونهم أو يلحقون بهم. فإذا أبلوا بلائًا حسنًا، قد تعود مبادرتهم وجهودهم المبذولة أيضًا بالنفع على هؤلاء الأفراد الذين تركوهم. وكذلك على المجتمع الذي يصبح وطنهم الجديد. ومع ذلك لا ينال الجميع التوفيق؛ فقد يصبى المهاجرين الذين يتركون أصدقاءهم وأسرتهم إحساس بالوحدة. أو قد يعترهم شعور بأنهم غير مرغوب فيهم وسط أشخاص يشعرون بالخوف أو الخنق حيال الوافدين الجدد، أو قد يفقدون وظائفهم، أو قد يقعون فريسة المرض؛ ومن ثم لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات التي توفر لهم الدعم اللازم من أجل تحقيق الرخاء.

ومن هنا، يبحث تقرير التنمية البشرية لعام 2009 كيف يمكن لسياسات أفضل، موجهة نحو التنقل البشري، أن تعزز التنمية البشرية، وهو يعرض الحالة المعنية على الحكومات بغية الحد من القيود التي تعوق التحرك داخل حدود الدول وخارجها. من أجل توسيع دائرة الاختيارات والحريات البشرية، كما يؤكد على اتخاذ تدابير عملية يمكنها تحسين فرص النجاح عند الوصول إلى بلد المقصد؛ مما يجلب بدوره منافع عظيمة لمجتمعات المقصد وأماكن المنشأ على حد سواء.

كيف يتحرك الناس وما السبب

تبدأ عادة المناقشات حول الهجرة من منظور التدفقات التي تتحرك من البلدان الآخذة في النمو إلى البلدان الغنية، في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا. ومع ذلك، لا تقع معظم التحركات في العالم بين البلدان الآخذة في النمو والبلدان المتقدمة، بل لا تقع بين البلدان. فالسواد الأعظم من الناس يتحركون داخل بلادهم نفسها، واستخدامًا لتعريف متحفظ، نقدّر أن قرابة 740 مليون شخص هم مهاجرون داخليون. وهو ما يعادل نحو أربعة أضعاف عدد الأشخاص الذي يتحركون دوليًا.

وجدير بالذكر أن العمر المتوقع للفرد في كندا يتجاوز خمسة أضعافه في المكسيك، والدخول تصل إلى ثلاثة أضعاف نظيرتها في المكسيك. ووقع الاختيار على خوان للعمل مؤقتًا في كندا؛ فحصل على حق الإقامة، وأصبح مع مرور الوقت واحدًا من أصحاب المشروعات، وتوظف شركته الكنديين من المواليد الأصليين. وما هذه إلا حالة واحدة من بين حالات لملايين الأشخاص الذين يجدون فرصًا وحريات جديدة من خلال الهجرة؛ ما يعود عليهم بالنفع وكذلك على مناطق المنشأ والمقصد.

وانظر الآن إلى باجياواتي Bhagyawati، وهي عضو ينتمي لطبقة من الطبقات الاجتماعية الدنيا، حيث تعيش في منطقة أندرا براديش الريفية بالهند. وفي كل عام، تسافر إلى مدينة بنغالور مع أطفالها للعمل في مواقع إنشائية لمدة ستة أشهر، محققة دخلًا يصل في اليوم الواحد إلى 60 روبية (1.20 دولار أمريكي). وفي الوقت الذي تغيب فيه عن البيت، لا يتابع أطفالها الدراسة حيث تبعد مدرستهم عن الموقع الإنشائي مسافة جد طويلة، كما أنهم لا يعرفون اللغة المحلية. وليس لباجياواتي Bhagyawati الحق في الحصول على الدعم الغذائي أو الرعاية الصحية، وكذلك ليس لها الحق في التصويت لأنها تعيش خارج المقاطعة المسجلة بها. ومن هنا، ليس لديها إلا خيارات قليلة لتحسين مستوى معيشتها، مثلها في ذلك مثل ملايين المهاجرين الداخليين الآخرين. اللهم إلا التحرك إلى مدينة أخرى بحثًا عن فرص أفضل.

ويشوب عالمنا قدر كبير من عدم المساواة. ولا تزال التباينات الضخمة في التنمية البشرية عبر البلدان وداخلها تمثل أحد الموضوعات التي يتواتر تناولها في تقرير التنمية البشرية منذ بداية إصداره في عام 1990. ولأول مرة في تقرير هذا العام، نبحث موضوع الهجرة؛ فقد يكون التحرك لأناس كثيرين في البلدان الآخذة في النمو بعيدًا عن بلدتهم أو قريتهم حيث مواطنهم الأصلي هو أفضل الخيارات - بل أحيانًا الخيار الأوح - لتحسين فرصهم في الحياة. وقد يؤثر التنقل البشري تأثيرًا شديد الفاعلية في رفع مستوى دخل الشخص وفرصه الصحية والتعليمية، بيد أن للتنقل قيمة تتجاوز هذه الأمور؛ فقدرة المرء على تقرير مكان عيشه تعد عنصرًا رئيسًا من عناصر الحرية البشرية.

الحواجز التي تعترض التحرك

ظلت حصة المهاجرين الدوليين من سكان العالم مستقرة على نحو ملحوظ. إذ قاربت نسبتها 3% طوال الخمسين سنة الماضية. رغم العوامل التي قد يتوقع أن ترفع معدل التدفقات. وأدت الاتجاهات الديمغرافية. من نسبة سكان طاعنة في السن في البلدان المتقدمة. وأخرى تزخر بالشباب اليافعين في البلدان الأخذة في النمو. فضلاً عن فرص العمل المتنامية. مقترنة بأسعار أزهى في وسائل الاتصال والنقل. إلى زيادة «الطلب» على الهجرة. ومع ذلك. ازداد عدد هؤلاء الراغبين في الهجرة الذين وصلوا ووقفهم أمام الحواجز التي تفرضها الحكومات على التحرك. وعلى مدار القرن المنصرم. تضاعف عدد الدول ذات السيادة المستقلة إلى ما يقارب أربعة أضعاف عددها الأصلي ليصل إلى 200 دولة؛ ما نتج عنه زيادة في عدد الحدود اللازم عبورها. فيما واصلت التغييرات التي طرأت على السياسات تحديدها لنطاق الهجرة. حتى وإن انخفضت الحواجز القائمة أمام التبادل التجاري.

وترتفع هذه الحواجز التي تعوق الانتقال. خاصةً في وجه الأشخاص ذوي المهارات المتدنية. على الرغم من الطلب على عمالهم في العديد من البلدان الغنية؛ فالسياسات تفضل عامةً قبول الأشخاص الذين حظوا بمستويات تعليمية أفضل. على سبيل المثال. يُسمح للطلاب بالبقاء بعد تخرجهم ويُدعى المهنيون للاستقرار مع عائلاتهم. بيد أن الحكومات يغلب على موقفها قدر أكبر من التردد إزاء المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الذين لا يلقى وضعهم وطريقة معاملتهم قدرًا مرضيًا. ففي الكثير من البلدان. يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف في قطاعات الزراعة والإنشاءات والتصنيع والخدمات. ومع ذلك؛ كثيرًا ما تحاول الحكومات استخدام أشخاص ذوي مستويات تعليمية أقل بالتناوب: فربق يدخل البلاد. وآخر يخرج منها. وكأنها تعامل العمال المؤقتين وغير النظاميين أحيانًا كالمياه المتدفقة من الصنبور. فتفتحها وتغلقها متى شاءت. ويقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون ويعملون بالخارج اليوم بدون وضع نظامي 50 مليونًا. وتتساهل بعض البلدان في وفود أعداد غفيرة من العمال غير المصرح لهم بالعمل. مثل الولايات المتحدة وتايوان؛ ما قد يتيح الفرصة لهؤلاء الأفراد للحصول على وظائف مجزية أكثر من تلك القائمة في أوطانهم. وعلى الرغم من أنهم غالبًا ما يؤدون العمل ذاته ويدفعون الضرائب نفسها. مثلهم في ذلك مثل المقيمين المحليين. فإنهم قد يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ويواجهون مخاطر ترحيلهم من البلاد. وأقرت بعض الحكومات. مثل إيطاليا وإسبانيا. بمدى إسهام المهاجرين غير المهرة في مجتمعيهما؛ وعليه نظمت أوضاع عملهم. فيما وضعت بلدان أخرى. مثل كندا ونيوزيلندا. برامج موسمية جيدة للمهاجرين في قطاعات مثل قطاع الزراعة.

ومن بين الناس الذين تحركوا عبر الحدود الوطنية. تحرك ما يزيد قليلًا عن ثلثهم من بلد أخذ في النمو إلى بلد متقدم. أي ما يقل عن 70 مليون شخص. ويتحرك معظم المهاجرين الدوليين في العالم. البالغ عددهم 200 مليون شخص. من بلد أخذ في النمو إلى آخر مثله. أو ما بين البلدان المتقدمة.

ويجنى معظم المهاجرين. الداخليين والدوليين. مكاسب في صورة دخول أعلى. وإمكانية أفضل للحصول على التعليم والصحة. وفرص أحسن لأطفالهم. وتفيد الدراسات الاستقصائية بأن معظم المهاجرين سعداء في بلد المقصد. رغم مجموعة التكيفات والعقبات التي تتبع عادةً التحرك. وما إن استقرت أوضاعهم. كثيرًا ما ينضم المهاجرون للاتحادات المهنية أو الجماعات الدينية أو غيرها من الجماعات. بأعداد تفوق على الأرجح أعداد المقيمين المحليين. ومع ذلك. تتم المقايضات وتوزع المكاسب التي تنأى من الانتقال توزيعًا غير متساو.

ويواجه الأشخاص النازحون. نتيجة لانعدام الأمن والصراعات. تحديات خاصة؛ إذ يقدر عدد اللاجئين الذين يعيشون خارج بلد المواطنة بما يعادل 14 مليونًا. بما يمثل نسبة 5% من المهاجرين في العالم. ويمكث معظمهم على مقربة من البلد الذي فروا منه. حيث يعيشون عادةً في مخيمات. إلى أن تسمح لهم الأوضاع في أوطانهم بالعودة. غير أن ما يقارب نصف مليون لاجئ يرحلون كل عام إلى البلدان المتقدمة طلبًا لحق اللجوء السياسي. وجدير بالذكر أن عددًا أكبر كثيرًا. يقارب 26 مليونًا. ينزحون داخليًا؛ فلم يعبروا أية حدود. بيد أنهم قد يواجهون صعوبات خاصة بعيدًا عن مسقط رأسهم. في بلد يمزقه الصراع أو أعلنته طامة الكوارث الطبيعية. ويتألف فريق آخر من الأشخاص المعرضين للخطر- في المقام الأول - من النساء الشابات اللاتي يقعن ضحايا الاتجار بالبشر. إذ يخدعن كثيرًا بالوعود بحياة أفضل. فلا تكون حركتهن بحض إرادتهن وإنما كرهًا. بل في بعض الأحيان مقترنة بالعنف والإيذاء الجنسي.

وعلى أية حال. يتحرك الناس عامةً وفق إرادتهم الحرة إلى أماكن أفضل. فيتوجه ما يربو على ثلاثة أرباع المهاجرين الدوليين إلى بلد يتمتع بدليل تنمية بشرية أعلى من نظيره في بلد المنشأ. بيد أنهم مكثرون بقيود صارمة. بسبب السياسات التي تفرض الحواجز على الدخول. وبسبب الموارد المتاحة لهم التي تمكنهم من التحرك؛ ومن ثم. الأشخاص الذي يأتون من البلدان الفقيرة هم أيضًا الأقل قدرة على التنقل: على سبيل المثال. لم تتجاوز نسبة الأفارقة الذين تحركوا إلى أوروبا 1%؛ إذ يشير التاريخ والأدلة المعاصرة إلى أن التنمية والهجرة تماشيان جنبًا إلى جنب: يقل متوسط معدل الهجرة النازحة إلى بلد دليل التنمية البشرية فيه منخفض عن 1%. مقارنةً بنسبة تفوق 5% من البلدان التي حظت بمستويات مرتفعة من التنمية البشرية.

يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية بخفض الحواجز القائمة أمام التحرك، وتحسين سياسات معاملة المتحررين

وما إذا ظلوا متواصلين مع جذورهم من خلال التدفقات النقدية والمعرفة والأفكار. ونظرًا لعدد غفيرة من المهاجرين من أماكن محلية معينة - مثل كيرالا في الهند أو مقاطعة فوجيان بالصين - فعادةً ما تفوق آثار هذا التحرك على مستوى المجتمع المحلي نظيرته على المستوى الوطني. وعلى أي حال، قد يحدث تدفق الأفكار - على المدى الأبعد - نتيجة للتحرك البشري. آثارًا أشمل وأعم على الأعراف الاجتماعية والهيكل الطبقي عبر بلد بأكمله. وأحيانًا يُنظر إلى تدفق المهارات إلى الخارج لما لها من عواقب سلبية، لاسيما على توفير الخدمات، مثل التعليم أو الرعاية الصحية. ومع ذلك، حتى وإن كان هذا هو الحال، فيكون الرد الأمثل هو وضع السياسات التي تعالج المشكلات الهيكلية الأساسية. مثل: تدني مستوى الأجور، وعدم كفاية التمويل، وضعف المؤسسات، ويسيء الكثير من الناس فهم السبب الأساسي وراء فقدان العمالة الماهرة بإلقاء اللوم على الهجرة. كما أنه من المرجح أن يؤدي تقييد قدرة هؤلاء العمال على التحرك إلى نتائج عكسية. ناهيك عن حقيقة أن هذه القيود خرمهم من التمتع بحقوقهم الإنساني الأساسي لمغادرة بلادهم بحثًا عن آفاق جديدة.

ومع ذلك، حتى وإن حظيت الهجرة الدولية بإدارة راشدة، فهي لا ترقى إلى مستوى إستراتيجية وطنية للتنمية البشرية. فباستثناء بعض الحالات القليلة (في المقام الأول، في دول الجزر الصغيرة حيث تتحرك نسبة تفوق 40% من السكان إلى الخارج)، ليس من المرجح أن تشكل الهجرة النازحة التوقعات الإيمانية لأمة بأكملها؛ إذ إن الهجرة في أحسن الأحوال هي السبيل المكمل للجهود المحلية والوطنية الأكثر حجمًا، التي ترمي إلى تقليص الفقر والنهوض بالتنمية البشرية. وتبقى هذه الجهود محورية دائمًا أبدًا.

ووقت كتابة هذا التقرير، كان العالم يمر بأشد أزيماته الاقتصادية منذ نصف قرن مضى. إذ يؤثر انحسار الاقتصاديات وتسريح العمالة على ملايين العمال. بما فيهم المهاجرين. ونعتقد أن التراجع الاقتصادي الحالي يجب التعامل معه باعتباره فرصة مواتية لإعداد صفقة جديدة للمهاجرين. تجلب المنفعة على العمال في أوطانهم وخارجها، فيما تقف حائلًا أمام رد الفعل الجمائي. ومع الانتعاش، سوف يظهر على السطح مجددًا العديد من الاتجاهات الأساسية المماثلة التي ظلت تدفع بالتحرك إلى الأمام خلال نصف القرن الماضي. جاذبة عددًا أكبر من الأشخاص للتحرك. ومن هنا، يعد اتخاذ الحكومات التدابير اللازمة حسبًا لهذه الحالات أحد الأمور الحيوية.

المقترح الذي نقدمه بين يديكم

يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية بخفض الحواجز القائمة أمام التحرك، وتحسين سياسات معاملة المتحررين. وثمة حاجة إلى رؤية جريئة لتحقيق

وفي الوقت الذي يتسع المجال لتوافق الآراء حول القيمة التي تمثلها هجرة المهارات إلى بلدان المقصد، تشير سياسات الحكومات إزاء العمال المهاجرين ذوي المهارات المتدنية جدلاً كبيرًا. والسبب وراء ذلك هو التصور الشائع بأنه على الرغم من أن المهاجرين قد يشغلون وظائف خالية، فإنهم أيضًا قد ينحون العمال المحليين جانبًا، بل قد يتسببون في انخفاض مستويات الأجور. كما تنطوي بعض المخاوف الأخرى من تدفقات المهاجرين على ازدياد مخاطر وقوع الجريمة، والأعباء الإضافية على الخدمات المحلية، والخوف من فقدان تلاحم النسيج الاجتماعي والثقافي. ولكن هذه المخاوف غالبًا ما تشوبها المغالاة، فعلى الرغم من أن البحوث وجدت أن الهجرة، في بعض الظروف، قد تترك آثارًا سلبية على العمال المقيمين من يتمتعون بمهارات مماثلة بالمقارنة. تشير مجموعة من الأدلة إلى أن هذه الآثار عادةً ما تكون صغيرة الحجم، بل قد تكون في بعض السياقات غائبة تمامًا.

الحالة المعنية بالانتقال

يؤكد هذا التقرير على أن المهاجرين يعززون من حجم الناجح الاقتصادي، بأقل التكلفة أو بلا تكلفة يتحملها السكان المحليون؛ ففي حقيقة الأمر، قد يكون مدى الآثار الإيجابية أعم عند السماح مثلًا بتوافر المهاجرين العاملين في مجال رعاية الطفل، إذ تعود على الأمهات المقيمات اللاتي يعملن خارج المنزل، وبما أن المهاجرين يكتسبون المعلومات ومهارات اللغة اللازمة للترقي في سلم الدخل الوظيفي، يتكامل الكثير منهم على نحو طبيعي؛ ما يجعل المخاوف حول عدم اندماج الأجانب - كالتي تردد صداها في بواكير القرن العشرين في أمريكا حول الأيرلنديين على سبيل المثال، تبدو غير مسوغة مثلها مثل ما يتعلق بالوافدين اليوم. وفي المقابل، نشهد الحقيقة أيضًا بأن المهاجرين يعانون من عيوب الأنظمة؛ ما يصعب عليهم إمكانية الوصول، على قدم المساواة مع السكان المحليين، إلى الخدمات المحلية أو جعلها مستحيلة. وتشتد حدة هذه المشكلات خاصةً أمام العمال المؤقتين وغير النظاميين. وفي بلدان المنشأ التي يتدفق منها المهاجرون، يمكن إدراك آثار التحرك في شكل مستويات أعلى من الدخل والاستهلاك، وتعليم أفضل، وصحة أحسن، فضلًا عن نطاق أشمل للمستويين الثقافي والاجتماعي. ففي العموم، يجلب التحرك المنافع، وعلى نحو أكثر مباشرة، في شكل التحويلات المالية التي تُرسل لأعضاء الأسرة المقربين، غير أن هذه المنافع نعم كذلك على نطاق أوسع، إذ يوئد إيفاق هذه التحويلات المالية فرص عمل للعمال المحليين، ذلك بالإضافة إلى التغييرات السلوكية التي تستجيب للأفكار الواردة من الخارج، لاسيما المرأة، التي قد تتحرر من أدوارها التقليدية.

وتتوقف طبيعة هذه الآثار ومداهما على نوعية الأشخاص الذين يتحركون، وكيف يرحلون إلى الخارج.

يتناول مقترحنا أهم بعدين على قائمة جدول أعمال الانتقال. واللذين يمنحان المجال لسياسات أفضل: أعداد القبول وطريقة المعاملة

وزيادة هذه المكاسب. ولذا؛ يعرض هذا التقرير حالة معنية بمجموعة شاملة من الإصلاحات التي يمكنها توفير فوائد عظيمة للمهاجرين والمجتمعات والبلدان. ويتناول مقترحنا أهم بعدين على قائمة جدول أعمال الانتقال. واللذين يمنحان المجال لسياسات أفضل: أعداد القبول وطريقة المعاملة. وتقتضي الإصلاحات المبينة في حزمنا الأساسية المقترحة مقايضات متوسطة وطويلة الأجل. إذ وهي لا تتوجه بالخطاب إلى حكومات المقصد فحسب، بل أيضًا إلى حكومات المنشأ. وجهات فاعلة أخرى - لاسيما القطاع الخاص والاتحادات المهنية والمنظمات غير الحكومية - وأخيرًا، لأفراد المهاجرين أنفسهم. وعلى الرغم من أن صانعي السياسات يواجهون تحديات مشتركة، فمما لا شك فيه أن عليهم وضع سياسات مختلفة للهجرة وتنفيذها في بلدانهم المعنية. وفقًا للظروف الوطنية والمحلية، هذا على الرغم من بروز بعض الممارسات الجيدة التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع.

ونلقي الضوء على ستة توجيهات رئيسية للإصلاح. يمكن انتهاجها كل على حده، غير أنها يمكن أن تعظم من حجم الآثار الإيجابية التي تعود على التنمية البشرية إذا استُخدمت معًا في نهج متكامل؛ وهي: فتح قنوات الدخول القائمة لكي يستطيع المزيد من العمال الهجرة إلى الخارج، وكفالة الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتقليل حجم التكاليف المقترنة بعملية الهجرة، وإيجاد حلول تعود بالنفع على المهاجرين ومجتمعات المقصد التي تستقبلهم على حد سواء، وجعل التحرك أسير على الأشخاص داخل بلدانهم الخاصة، وتعميم الهجرة في إستراتيجيات التنمية الوطنية، وهي جميعها أمور تقوم بإسهامات هامة وتكميلية للتنمية البشرية.

وتبرز الحزمة الأساسية طريقتين لفتح قنوات الدخول النظامية القائمة:

- نوصي بتوسيع الخطط المتعلقة بالعمل الموسمي الحقيقي في قطاعات مثل قطاعي الزراعة والسياحة. وقد أثبتت هذه الخطط بالفعل نجاحها في بلدان مختلفة، وتشير الممارسة الجيدة إلى أن هذا التدخل يجب أن يتضمن مشاركة النقابات المهنية وأصحاب العمل. بالإضافة إلى حكومات بلدان المنشأ والمقصد. لاسيما في وضع ضمانات للحصول على الأجور الأساسية وتطبيقها، وإرساء معايير الصحة والأمان، وتوفير الزيارات الدورية، كما هو الحال في نيوزيلندا على سبيل المثال.
- ونقترح كذلك زيادة عدد التأشيرات الممنوحة للأشخاص ذوي المهارات المتدنية، وذلك بناءً على الطلب المحلي، وتشير التجربة إلى أن الممارسات الجيدة تتضمن في هذا السياق: ضمان تمتع المهاجرين الوافدين بحق تغيير جهات العمل

(وهو ما يُعرف بقابلية تحويل صاحب العمل)، وبحق طلب مد إقامتهم، وتوضيح الطرق الممكنة للإقامة الدائمة في المستقبل. وتوفير الشروط التي تيسر العودة في أي وقت إلى بلادهم أثناء فترة الإقامة الممنوحة، والسماح بتحويل فوائد التأمين الاجتماعي المتراكمة، كما انتهجتها السويد في الإصلاحات التي أدخلتها في الأونة الأخيرة.

ومن جهة أخرى، يجب أن تقرر بلدان المقصد عدد الوافدين المطلوبين من خلال عمليات سياسية تسمح بطرح النقاش العام وموازنة المصالح المختلفة. كما يجب أن تركز آليات الشفافية في تحديد عدد الوافدين على حجم الطلب لدى أصحاب العمل، بالإضافة إلى تخصيص الحصص لمواكبة التغير في الظروف الاقتصادية.

وفي مكان المقصد، كثيرًا ما يعامل المهاجرون الوافدون بطرق تنتهك حقوقهم الإنسانية الأساسية. وحتى إن لم تصدق الحكومات على المعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية العمال المهاجرين، فعليها أن تكفل للمهاجرين الحصول على حقوقهم الكاملة في مكان العمل - على سبيل المثال، الحق في الحصول على أجر متساو نظير أداء نفس العمل، والعمل في ظل ظروف ملائمة، وكذلك تأسيس المنظمات الجماعية، وعلى الحكومات سرعة التصرف للقضاء على التمييز، كما تستطيع الحكومات، في أماكن المنشأ والمقصد كليهما، التعاون بغية تيسير عملية الاعتراف بأوراق الاعتماد الممنوحة في الخارج.

ومن ناحية أخرى، أدى الركود الحالي إلى إضعاف وضع المهاجرين على وجه الخصوص، فشددت بعض الحكومات في بلدان المقصد على تنفيذ القوانين بطرق مخالفة لحقوق المهاجرين؛ ويُعتبر توفير الوقت اللازم للمهاجرين المسرّحين للبحث عن رب عمل آخر (أو على الأقل الوقت اللازم للانتهاء من أعمالهم قبل المغادرة)، والإعلان عن فرص عمل بما في ذلك بلدان المنشأ، من بين التدابير التي يمكنها تخفيف التكاليف الباهظة للركود الذي أثقل كاهل المهاجرين الحاليين والمرتبين على حد سواء.

وفي شأن التحرك الدولي، غالبًا ما تكون تكاليف عملية الحصول على الأوراق اللازمة واستيفاء المتطلبات الإدارية لعبور الحدود الوطنية مرتفعة، ويتبعه رد فعل عكسي (أعلى نسبيًا في حالة الأشخاص غير المهرة وهؤلاء الذين يعملون بموجب عقود قصيرة الأجل)، كما أنه قد يحدث الأثر غير المنشود، وهو تشجيع التحرك غير النظامي وعمليات تهريب البشر. تكاليف عملية الحصول على الأوراق اللازمة واستيفاء المتطلبات الإدارية لعبور الحدود الوطنية مرتفعة، ويتبعه رد فعل عكسي (أعلى نسبيًا في حالة الأشخاص غير المهرة وهؤلاء الذين يعملون بموجب عقود قصيرة الأجل)، كما أنه قد

على الرغم من أن الهجرة ليست بديلاً للجهود الإنمائية في نطاقها الأعم، فقد تمثل إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تبحث عن تنوع سبل معيشتها وتحسينها

سبل معيشتها وتحسينها. خاصة في البلدان الآخذة في النمو. وعلى الحكومات الاعتراف بهذه الإمكانيات، ودمج الهجرة لتتكامل مع جوانب أخرى من السياسات الإنمائية الوطنية. والنقطة الحيوية التي تبرزها التجربة هي أهمية الأوضاع الاقتصادية الوطنية وقوة مؤسسات القطاع العام في التمكين من جني الفوائد الأكبر حجمًا التي يحققها الانتقال.

دفع المسيرة إلى الأمام

سوف يتطلب دفع جدول الأعمال هذا إلى الأمام وجود قيادة قوية ومستنيرة. مقترنة بالمزيد من التصميم لبذل الجهود الرامية لإشراك عموم الناس ورفع مستوى وعيهم حول الحقائق المتعلقة بالهجرة.

وعلى بلدان المنشأ أن تنظر على نحو منظم في صورة الهجرة وفوائدها. والتكاليف والمخاطر التي قد تشكل أساساً أفضل لدمج التحرك في الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وليست الهجرة النازحة بديلاً لدفع عجلة الجهود الإنمائية في الوطن الأم. غير أن قابلية التحرك قد تيسر الوصول إلى الأفكار والمعرفة والموارد التي قد تكمل مسيرة التقدم. بل في بعض الأحيان تعزز خطاها.

أما بلدان المقصد. فتتوقف «الطريقة والوقت» لإدخال الإصلاحات على إلقاء نظرة واقعية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. مع الأخذ في الاعتبار الرأي العام والمعوقات السياسية القائمة على المستويين المحلي والوطني.

وقد يؤدي التعاون الدولي. خاصة من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية. إلى إدارة أرشد للهجرة. وتحسين مستوى الحماية الممنوحة لحقوق المهاجرين. وتعزيز الإسهامات التي يقدمها المهاجرون لبلدان المنشأ والمقصد على السواء. وتخصص بعض الأقاليم مناطق للتحرك الحر. بغية تعزيز تجارة تحظى بقدر أكبر من الحرية. فيما تعزز من الفوائد التي تقدمها الهجرة. في بلدان مثل غرب أفريقيا والمحيط الهندي الجنوبي وأمريكا اللاتينية. ومن هنا. قد تقدم أسواق العمل التي أقيمت في هذه المناطق فوائد عظيمة للمهاجرين وأسرتهم ومجتمعاتهم.

وتتوجه النداءات لبناء نظام عالمي جديد يهدف إلى تحسين إدارة الهجرة. إذ يشترك ما يزيد على 150 بلداً في المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وتعد الحكومات التي تواجه تحديات مشتركة رداً مشتركاً. وهو ما يشكل اتجاهًا لاحظنا ظهوره أثناء إعداد هذا التقرير.

التغلب على الحواجز يركز على التنمية البشرية تركيزاً شديداً في جدول أعمال صانعي السياسات الذين يسعون إلى الوصول إلى النتائج النافعة المستخلصة من أنماط للتحرك البشري تزداد تعقيداً في جميع أنحاء العالم.

يحدث الأثر غير المنشود. وهو تشجيع التحرك غير النظامي وعمليات تهريب البشر.

وتجاوز تكاليف استخراج جواز السفر في بلد واحد من عشر بلدان نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛ وما لا يثير الدهشة أن هذه التكاليف ترتبط ارتباطاً عكسياً بمعدلات الهجرة النازحة. وتستطيع حكومات المنشأ تبسيط الإجراءات وتقليل تكاليف الوثائق. فيما يمكن للجانبين العمل معاً بغية تحسين خدمات الوساطة وتنظيمها.

وثمة أمر محوري آخر. ألا وهو ضمان تحقيق الاستقرار الملائم للمهاجرين الأفراد عند وصولهم. بل يجب أيضاً ألا تشعر المجتمعات التي ينضمون إليها بعبء ألقى على كاهلها ظمناً بسبب المطالب الإضافية التي يفرضونها على الخدمات الأساسية. وإذا شككت هذه المهمة تحديات للسلطات المحلية. قد تتطلب توفير خويلات مالية إضافية. فقد يؤدي ضمان المساواة لأطفال المهاجرين في الحصول على التعليم - وحيثما اقتضى الأمر - على الدعم اللازم لكي يلحقوا بأقرانهم ويندمجوا في المجتمع. إلى تحسين فرص نجاحهم وجنب تكوين طبقة اجتماعية دنيا في المستقبل. كما أن التدريب على تعلم اللغة هو أمر رئيسي. ليس للأطفال في المدارس فحسب. بل أيضاً للبالغين. من خلال مكان العمل والجهود الخاصة التي تهدف إلى الوصول إلى المرأة التي لا تعمل خارج منزلها. وفي بعض الحالات. يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهود الناشطة من أجل القضاء على التمييز ومعالجة التوترات الاجتماعية. وحيث الضرورة تقتضي. من أجل منع وقوع العنف ضد المهاجرين الوافدين. ويحفل المجتمع المدني والحكومات بمجموعة كبيرة من التجارب الإيجابية في محاربة التمييز. مثلاً من خلال حملات رفع مستوى الوعي.

ورغم زوال معظم الأنظمة المخططة مركزياً حول العالم. ثمة عدد غير متوقع - ما يقارب الثلث - من الحكومات التي تواصل وضع حواجز فعلية أمام التحرك الداخلي. وعادةً تأخذ القيود على التحرك الداخلي شكل تقليص حجم الخدمات المقدمة والاستحقاقات لهؤلاء الذين لم يسجلوا في المنطقة المحلية؛ مما يشكل تمييزاً ضد المهاجرين الداخليين. كما هو الحال القائم في الصين. ولذا. فإن إحدى التوصيات التي يتضمنها التقرير هي كفالة الإنصاف في توفير الخدمات للمهاجرين الداخليين. كما أن المساواة في المعاملة هو أمر هام للعمال المؤقتين والموسمين وأسرتهم. وللمناطق التي يذهبون للعمل فيها. وكذلك لضمان توفير خدمات لائقة في وطنهم الأصلي. كي لا يجبروا على التحرك من أجل الوصول إلى المدارس والرعاية الصحية.

وعلى الرغم من أن الهجرة ليست بديلاً للجهود الإنمائية في نطاقها الأعم. فقد تمثل إستراتيجية حيوية للأسر المعيشية والعائلات التي تبحث عن تنوع